

التمويل المجتمعي للاقتصاد كمدخل لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري

عمار براهمية*

الملخص :

تسعى الحكومات عبر العالم وعلى مر السنين إلى ضمان مستقبل أفضل لشعوبها وذلك في مختلف الأطر السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية لجعلها في قالب يلائم الخصوصيات التي يجب أن ينطلق منها الجميع في مجتمعاتها، لهذا فالفاعل بين كل الأطر السابقة الذكر ضروري وأكد لإنجاز الأهداف والبرامج الموجهة للموارد التي دائما تتسم بالندرة وكثرة وتنوع الاستخدام، وهنا تطرح مشكلة انسيابية هذه الأخيرة بالكيفية والتوقيت الملائمين والطريقة المنبعثة أصلا بفضل الانسجام المكرس لتضافر جهود الجميع كل حسب موقعه.

الكلمات المفتاحية : التمويل، الاقتصاد وتحدياته، تفعيل التمويل، إقحام المجتمع.

Abstract

the governments Across the world and over the years works to ensure a better future for their people In various aspects political, social, economic and cultural, to make it suitable for the peculiarities of their societies to achieve the goals and the programs using the resources that nature are rare, and here poses a problem of the resources flow in the appropriate manner and timing and also in the way of Everyone's efforts.

Key words: funding, Economic and its challenges, activating funding by the involvement of community

* علوم اقتصادية - جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - ammam.brahmia@gmail.com

مقدمة :

تتميز الجزائر باقتصاد له ريع كبير مصدره نفط غير مستقر في أسعاره وغير مضمون باعتباره ثروة غير متجددة هذا من جهة ومجتمع مكافح لأجل لقمة العيش يزخر في نفس الوقت بالشباب وكذلك بالكفاءات بالإضافة إلى بنية تحتية لا بأس بها من جهة أخرى، ومع ذلك مازال أداء الاقتصاد الجزائري ضعيف الأمر الذي يستوجب البحث في كيفية تنظيم مقدرات الاقتصاد الجزائري في قالب يتلائم ومتطلبات التنمية في الجزائر مع ضمان الاستقرار والوعي الكافي في المجتمع لتحقيق ذلك، فلا يمكن الوصول إلى مبتغى النمو والازدهار إلا بإشراك فعال للمجتمع في المشاريع التنموية وبحكم راشد تكرر فيه الشفافية والمصادقية، وقد سعت الجزائر جاهدة في هذا الهدف من خلال اهتمامها وبطرق مختلفة بتحسين أوضاع المجتمع، فجاءت بعديد المؤسسات لمرافقة المشاريع كما سنت قوانين لمنح الامتيازات وتقليل المعوقات، ومع ذلك فإن هذه الآليات في أغلب الأحيان لا تحرك عجلة التنمية بالشكل المرجو منها فلا البنوك قادرة على أداء دورها التمويلي ولا بورصة مرافقة لها، والبحث عن البديل الذي يمكن طرحه في شكل إشراك حقا للمجتمع في التنمية الاقتصادية والفكرية بإقحامه ضمن مساعي وأساليب يمكن لها أن تواكب وتناسب ما تملك الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا.

. إشكالية الدراسة: باعتبار التمويل محرك الدورة الاقتصادية ولما له من تأثير على الأداء الاقتصادي جاء هذا الموضوع وللإحاطة بجوابه تم وضع السؤال التالي:

كيف يمكن إقحام المجتمع في مساعي تحسين أداء الاقتصاد الجزائري؟

. فرضيات الدراسة: لمعالجة الموضوع تم وضع الفرضية التالية:

يمكن إشراك المجتمع في مساعي تحسين أداء الاقتصاد الجزائري بتفعيل دوره في التمويل.

. أهمية الدراسة : تكتسي هذه الدراسة أهميتها كونها تمس جانبي الاقتصاد المهمين من خلال التنمية والتمويل من جهة وجانب آخر مهم وهو المجتمع، فمكانة هذا الأخير تظهر من دوره المؤثر في برامج التنمية الاقتصادية، فالبعد المجتمعي في التمويل وبتفعيله سيحسن من أداء الاقتصاد الوطني.

- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

محاولة تأسيس مدخل للتنمية الاقتصادية يضمن إشراك المجتمع ويرسخ

ثقافة التمويل فيه؛

- إظهار السبل والمعوقات التي تواجه دور المجتمع الجزائري في التمويل الاقتصادي؛
- الوقوف على حقيقة دور المجتمع في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال التمويل الاقتصادي.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التعرض إلى التمويل الاقتصادي وتحدياته في الجزائر، كما سيتم إبراز الاسهام المجتمعي في التمويل الاقتصادي عن طريق حجم الادخار والممثل في الودائع البنكية، وايضا الاستثمار من خلال المؤسسات الخاصة.

1. التمويل الاقتصادي وتحدياته في الجزائر

تعتمد أغلب الاقتصاديات في العالم على نظامين أساسيين في التمويل، إما الاعتماد على الاستدانة وهنا تكون البنوك هي الأساس في منح القروض الموجهة للتنمية الاقتصادية للمؤسسات وحتى انطلاق المشاريع، والنظام الثاني والمسمى بالتمويل الذاتي المبني على البورصة وتداول الأوراق المالية فيها، وبالرجوع إلى تاريخ النظام المالي السائد في العالم وجب المرور على ما تمكنت إنجلترا وحتى في مستعمراتها على طول الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية ما بين 1700 و 1900 من تحقيق للريادة في الإنتاج الزراعي، الأمر الذي جعلها أكبر قوة نفوذ اقتصادي في العالم آنذاك⁽¹⁾، وبدورهم سعى الأمريكيون لاكتشاف أساليب جديدة للعمل بشكل أكثر كفاءة لزيادة الإنتاج وقد رافقت هذه المساعي نقائص تجلت في ضعف التمويل، الأمر الذي مهد الطريق في ظهور المؤسسات والطرق الكفيلة بمواكبة تطور هذه المجتمعات في جوانب عديدة خاصة الاقتصادية منها، من هنا جاء الربط بين المدخرات والاستثمارات، والفاعلين في هذه العملية هم الأسر والكيانات الاقتصادية والشركات التجارية والحكومات في حال تسجيلها لفائض إيجابي في موازنتها مقابل طالبي التمويل من رجال أعمال ومستثمرين، والفاصل في توجيه كل ذلك دائما المال وجمع الثروة فالفائدة الممنوحة للممول أو المقرض وإغراءات الاستفادة من تنفيذ المشاريع وتوسيعها لطالبي التمويل كانت ولا زالت المحرك الرئيسي لهذه المنظومة، إذا بقاء هذه الأخيرة واستمرارها مرهون بما تقدمه لكل الأطراف، فالفشل لجزء أو لعنصر أو للفاعلين حتى ولو كان بسيطا بالنسبة لهم سيقيد عمل هذه المنظومة ويخلق أزمة قد تكبر وتتعدى

(1) Roberte E. Wright, The First Wall Street (Chestnut Street, PHILADELPHIA and The Birht of American Finance, CHICAGO: The University of Chicago Press, 2005, P: 3.

الحدود الجغرافية لها كما حدث في مرات كثيرة، خاصة إذا لم يتم تدارك هذا الفشل وبالسّعة الكافية وبالأَساليب المناسبة، وكانت آخرها أزمة الرهن العقاري (الفقاعات المالية) في الولايات المتحدة الأمريكية التي تطورت في شكل أزمة مالية ترامت تداعياتها في شرق وغرب العالم منذرة بفشل التوقيع التناوبي* للنظام القائم، وقد تجاوزت الجزائر هذه الأزمة بأقل أضرارها مقارنة بنظيراتها من الدول العربية والدول النامية لأن منظومتها البنكية والمالية ليست مرتبطة بقوة بالنظام المالي العالمي، وهذا ما يشجع في بحث طرق أفضل ومناسبة تضمن تفادي الهزات المالية المتكررة.

1.1. مفهوم التمويل الاقتصادي : يعتبر التمويل من أهم فروع علم الاقتصاد، حيث حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على أداء المؤسسة والاقتصاد ككل وتطوره وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه والمعبر عنه بتوفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص، فالتمويل عبارة عن عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، وهناك عدة تعاريف للتمويل الاقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

يعرف التمويل الاقتصادي على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية (1).

كما يعرف على أنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات (2).

خلاصة يمكن تعريف التمويل الاقتصادي بأنه من مجالات المعرفة التي تختص بها الإدارة المالية فهو نابع عن رغبة الأفراد والمؤسسة الاقتصادية لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية والتمويل بمعناه الاقتصادي يعني مجموع الطرق

*بتأوب العالم الغربي عبر أقطابه في الأخذ بزمام المبادرة في معالجة مشاكل تعصف بالعالم الغربي خاصة كونهم أصحاب المصلحة الدائمة والنفوذ المهيمن على باقي المجتمعات، والاستغلال أهم المظاهر في تصدير الأزمات الموجهة وغير الموجهة التي تقتل فرص التطور والتنمية في المجتمعات الأقل نمواً.

(1) Ammon J. Salter and Ben R. Martin, The economic benefits of publicly funded basic research: a critical review, SPRU Science and Technology Policy Research, University of Sussex, Falmer, Brighton BN1 9RF, UK Accepted 9 February 2000, p : 509.

(2)Opcit, p :510

والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية يمدّها بالتدفقات النقدية.

2. أشكال التمويل الاقتصادي : هناك عدة أشكال للتمويل و يمكن ذكر منها ما يلي: (1)

1.2.1. التمويل المباشر وغير المباشر:

أولا. التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، و هذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقرضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)

أ - المؤسسات : تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في :إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص، إصدار سندات، الائتمان التجاري، التمويل الذاتي، تسهيلات الاعتماد...الخ.

ب - الحكومة : تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة...

ثانيا التمويل غير المباشر: يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية و البنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين. حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذا المدخرات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل. وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى والتي تكون في شكل

(1) قورين حاج قويدر « مفهوم، أهمية التمويل وأنواع التمويل » بتاريخ 2014/05/18، <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=1888#U3uwSHYk01I>

ضمانات والتي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي... الخ.

2.2.1. التمويل المحلي والتمويل الدولي: ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية وتمويل م صدر السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

أولا . التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم المصادر المباشرة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها... الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ثانيا . التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميذا الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبية متوسطة.

3. طرق التمويل الاقتصادي : هناك طريقتان في تمويل الاقتصاد فإما أن تكون البنوك هي الفاعل الرئيس في عملية التمويل في الاقتصاد وتسمى نموذج التمويل بالاستدانة أو أن تكون البورصة هي الحلقة الوسيطة في التمويل بين طالبيه وأصحاب الفائض ويسمى هذا النموذج بالتمويل الذاتي، ولكي يكون اقتصاد أي دولة في وضعية سليمة تسمح له بتحسين أدائه يجب أن تكون الدورة الاقتصادية مدعمة بهياكل وطرق تمويل متناسبة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والحديث عن التمويل في الجزائر يفرض التطرق إلى البنوك والبورصة في الجزائر من خلال العناصر التالية.

4. التمويل الاقتصادي في الجزائر : ان للأبعاد السياسية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتكنولوجية، دور في رفع مستويات النمو كونها تؤثر بتفاعلها على المؤسسات الاقتصادية بما تعرفه هذه الأبعاد من تغيرات تمس مختلف أنشطة المجتمع⁽¹⁾ ، فالجزائر لها كل هذه الأبعاد وحتى بتفاصيلها

(1) John Sloman, Kevin Hinde and Dean Garratt, Economics for Business, England: Pearson Education Limited, 2010, 5th edition, P: 6.

فالمؤسسات التمويلية موجودة بتسمياتها مقراتها وفروعها في أغلب الولايات، وحتى الفترة الممتدة 2014 تميزت بتوفر أموال أثمرها باطن الأرض من ثروات النفط والغاز، رغم كل ذلك بقت حالة التمويل غير فعالة مقارنة بما للجزائر من مقومات النهوض بالمشاريع والمؤسسات الاقتصادية التي تعود بالنمو الاقتصادي النافع للمجتمع، ويمكن تقديم المنظومة التمويلية في الجزائر فيما يلي:

البنوك : تمثل وسيطا لقبول الودائع وتقديم القروض فهي التي توجه الأموال نحو طالبيها من أصحاب العجز بعد أن وفرت للمدخرين ما يدفعهم لتوفير أموالهم لديها بما يسمى بالفائدة، وتطورت البنوك لتأخذ أشكال وأنواع مختلفة لتصبح موجودة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من أبسط الأمور إلى الأنشطة التمويلية مرورا بالاستهلاك وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين. وبالحديث عن النظام المصرفي الجزائري فقد بادرت الجزائر المستقلة إلى إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962، وتأميم بنوكها عام 1966 وكان البنك في هذه الفترة يهتم بتأمين التمويل للقطاعات غير الزراعية بقروض الاستغلال بينما كانت القطاعات الزراعية تمول مباشرة من طرف البنك المركزي، كما عرفت هذه الفترة تأسيس معظم الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة ويمكن ذكر أهم هذه البنوك فيما يلي:⁽¹⁾

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في 13 ديسمبر 1962
 - الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) في 7 ماي 1963 والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) سنة 1972 ؛
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964 ، ولقد تم إجراء إعادة هيكلته وتكامله مع الجهاز المصرفي خلال السداسي الأخير سنة 1997؛
 - البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966؛
 - القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966؛
 - البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1 أكتوبر 1967؛
 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وتأسس في 13 مارس 1982؛
 - بنك التنمية المحلية (BDL) وتأسس في 30 أبريل 1985.
- الأسواق المالية :** تقوم بأداء دور رئيسي في توجيه التمويل إلى المؤسسات

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 17 الصادرة بتاريخ 24 صفر 1428 هـ الموافق لـ 14 مارس 2007.

التي لها فرص استثمارية، وتمكن أيضا الأسر والحكومات من استثمار أموال مقابل مداخيل مستقبلية، ونمو الأسواق المالية من خلال التحرير المالي وتطوير المشتقات المالية يساهم إلى حد كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾ وقد افتتحت البورصة الجزائرية رسميا منذ 09 ديسمبر سنة 1990 برأسمال إجمالي قدره 32000.00 دج تحت اسم شركة القيم المنقولة SVM وهذا استنادا للمادة 01 من القانون رقم 03/88 الصادر بتاريخ 02 جانفي 1988 وسميت شركة القيم المنقولة، لتواجه صعوبات تتمثل في نقص التشريعات والنصوص القانونية وكذلك غياب ثقافة الاستثمار المالي وكذلك انتشار التضخم وعدم ارتفاع عائد الأسهم وضعف الادخار لدى الأفراد بسبب غلاء المعيشة وغيرها من السباب التي تحول دون أن تقوم البورصة بدورها في التمويل بالشكل المطلوب.

5.1. تحديات المنظومة التمويلية في الجزائر: تواجه المنظومة التمويلية في الجزائر تحديات عديدة مرتبطة يمكن ذكر أهمها في ما يلي:

- ضعف في المنظومة المحاسبية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية وتمويلها ومتابعة نتائجها من قوانين وكفاءات محاسبية ومهارات ومعايير التدقيق، فتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2004 أكد أن ممارسة مهنة التدقيق بمعاييرها في الجزائر لا تتماشى ومعايير التدقيق الدولية كما أنه قدم ملاحظات سلبية حول التدريب في هذا المجال ونقص التكامل والتنسيق في مهنة التدقيق⁽²⁾

- المركزية في إدارة البنوك وخاصة إذا تعلق الأمر بالتمويل ومنح القروض الاستثمارية، كذلك البنوك الجزائرية لا تزال بحاجة إلى العملاء الذين غالبا ما يكونوا بعيدين عن التعامل الحقيقي معها وبالشكل المطلوب والمبرمج لهذه البنوك من دور تمويلي⁽³⁾

- الغموض ونقص المعلومات الكافية والمتعلقة بالاستثمارات وفرصه وكذلك نقص المعطيات خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤشرات الاقتصادية الجهوية والمحلية؛ والسبب بشكل أساسي يعزى لضعف منظومة المحاسبة والتدقيق في

(1) WilliSemmler, Asset prices, Booms and Interaction of Financial Market, Economic Activity and the Macroeconomic, : Springer, 2002, P: 2.

(2) Financial standards foundation, Standards Compliance Chart, from the web site: <http://www.estandardsforum.org/browse/standard?standardid=5> on 07/2011 at 11:28.

(3) International Monetary Fund, Algeria: Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision, IMF Country Report No. 04/138, 2004, P: 5.

تقديم مخرجاتها الجوهرية المتمثلة في المعلومات المالية التي تبنى عليها القرارات الاستثمارية؛⁽¹⁾

- تنامي التكاليف في المجتمع وعدم تحمل مسؤولية المساهمة في التنمية بل الاتجاه بالرغبة الآتية للرفاهية حتى على حساب المصلحة الجماعية، والدليل تراجع فائض الميزان التجاري إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 بسبب الشراهة المتزايدة في الاستهلاك ومع تسجيل 149 مليار دولار في نهاية 2009 زادت واردات السلع والخدمات في السنوات الأخيرة؛⁽²⁾

- انتشار الفساد في الإدارات ودواليها من ممارسات لا أخلاقية كانت في الحقيقة دخيلة ثم أصبحت راسخة في الممارسات اليومية سواء كانت على المستويات البسيطة أو حتى في الأمور الكبيرة المتعلقة بالاستثمارات الضخمة؛ فتقرير صندوق النقد الدولي صنف الجزائر في الجزء السفلي مع البلدان التي تعاني نقصا في نوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد؛⁽³⁾

- دور البورصة الجزائرية لا يزال ضعيفا في التمويل الاقتصادي، والدليل على ثانوية أداء البورصة نسبة لإجمالي القيمة السوقية المتداولة فيالبورصة ففي سنة 2007 كانت القيمة السوقية المتداولة 97 مليون دولار وبالتالي فهي لم تتعدى 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

والحديث عن التحديات يقود إلى البحث في الإخفاقات لإيجاد النقائص ومعرفة أسبابها وتداعياتها على الدورة الاقتصادية، فمها تكاثفت الجهود الرسمية للرفع من فعالية وكفاءة الدورة الاقتصادية تبقى غير كافية حين تغيب عنها ثقافة المشاركة المجتمعية بالطرق المتضمنة للتعامل الإيجابي المتفاعل بالمكونات الاقتصادية والاجتماعية للبلد ككل، ومن معطيات الجدول رقم (1) والذي يمثل بعض أهم واردات الجزائر لسنة 2009 والميزان التجاري لنفس الفترة يتبين وبوضوح المبالغ المرتفعة في واردات السلع الأساسية وفي المقابل، فمن بين 16 سلعة المذكورة في الواردات الرئيسة للجزائر لسنة 2009 يمكن ملاحظة العجز

(1) Patricia Alonso-Gamo and David Marston, Staff Report for the 2010 Article IV Consultation Prepared by the Staff Representatives for the 2010 Consultation with Algeria, International Monetary Fund, 2010, P: 15.

(2) Ibid, P: 5.

(3) International Monetary Fund, Algeria: Financial System Stability Assessment, including Reports on the Observance of Standards and Codes on the following topics: Monetary and Financial Policy Transparency and Banking Supervision, IMF Country Report No. 04/138, 2004, P: 16.

الواضح لـ 14 سلعة أي أن نسبة تغطية السلع من حيث النوع لا تتعدى 12.5% ومهما كانت هذه السلع متعددة الاستخدام فإن عجزا مثل هذا يرهن التنمية بظروف الأسواق العالمية من حيث السعر والعرض فيها كما يقلل فرص إنتاجها محليا بالابتعاد عن البحث الحقيقي لإنتاجها ذاتيا، نهيك على أن هذه السلع أغلبها استهلاكية، وبالرجوع إلى الجدول رقم (1) تنذر أرقامه في خانات العجز بما لا يقل عن 8 سلع أساسية بشح كبير في إنتاجها محليا بواقع عجز لا يقل عن 1,183,454,000 دولار أمريكي، ويمكن في الحالات التي يكون فيها الناتج الوطني الإجمالي والذي بلغ في نفس السنة 149 مليار دولار أمريكي تغطية هذا العجز وتوفير أساسيات السلع المفقودة أو المسجل فيها نقص في إنتاجها المحلي، لكن دائما الناتج الوطني الإجمالي محقق بريع المحروقات التي لا تستقر أسعارها في الأسواق، واضطراب الطلب عليها سيؤدي إلى فقدان توازن النمو المطلوب.

2. الإسهام المجتمعي في التمويل

تدور هذه الفكرة حول خطوات تمهد لتحقيق مساهمة فعلية للمجتمع في التمويل، كما أنها مناسبة للوضع الاقتصادي الجزائري، فتحويل مثلا الفئة العمالية إلى فئة مستثمرة ومهتمة بجعلها مصدر تمويل مرتبط بنظام تحفيز لا بد منه، مركز بطريقة محلية ومنظم جهويا وموجه وطنيا، فالتمويل بإشراك المجتمع له أهمية كبيرة لأن الجميع يصبح معنيا بمستجدات الاقتصاد والتنمية، مما يستدعي البحث في متطلبات الاقتصاد الجزائري انطلاقا منه بالمرور على البنوك والبورصة ودورهما حيث نجد أن الجهاز الأول غير متناغم والمجتمع والمشاريع الحكومية، أما الثانية كأداة للتنظيم والتمويل في سوق المال لا كفاءة لها، لتقيد هذه العيوب من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وكبديل للتمويل بالإقحام المجتمعي سيجعل من الاقتصاد في مأمن من الأزمات والهزات المالية العالمية والإقليمية لأنها تثبت رأس مال محلي في الاستثمار وتقلل الاستهلاك وتتجاوز إشكالية دور البنوك والبورصة، وهنا ومن خلال طرح الانشغالات التالية:

- نمو الدخل الوطني نتيجة ارتفاع أسعار النفط جعل من المجتمع أكثر شراهة للاستهلاك واثكالي أكثر، وهذا مشكل؛

- غياب غالبية المجتمع عن مشاريع التنمية لحد أصبح كل فرد يبحث عن مصلحته دون المجتمع؛

- غياب الوعي بالمسؤولية الجماعية في التنمية؛

- كثرة الهزات الاجتماعية والجميع يبحث عن الرفاهية دون مقابل يذكر؛

- عدم قدرة البنوك على توفير التمويل في شكله المناسب.

1.1. إشراك المجتمع في التمويل : يمكن جعل المجتمع الجزائري مساهما ومرافقا ومساندا للاقتصاد الوطني الذي يواجه تحديات كثيرة، فتحقيق مشاريع تنموية بتوجيه سياسات تستهدف ثقافة الاستثمار تخرج أموالا من الجيوب والودائع الجارية ومن مدخرات منزلية ساكنة تؤول في أغلب الأحيان إلى الاستهلاك من خلال نظام تحفيزي يمس الجانب الضريبي يغري الجميع خاصة الفئة العمالية ويمهد الطريق إلى تفعيل الاستثمار المحلي، فالجزائر تتوفر وفي كل ولاية على مرافق يمكن توظيفها وتقريبها أكثر إلى المنفعة الحقيقية والاستخدام الأمثل، وحيث أن الجزائر واسعة وغنية في ذلك بتنوع جغرافي له تأثير على الاهتمامات الاقتصادية لمختلف المناطق، ومن هذه النقطة يمكن الاعتماد على لوحة للمؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمناطق والولايات وتبرز فيها أولويات وأنجع فرص التنمية، كذلك يجب أن يكون للجامعات دور أوسع في هذا المجال بالاستفادة من توجيه مسبق لفئات الطلبة من خلال مشاريع تتناسب والمؤشرات الخاصة بتلك المنطقة لتخرج إلى الحياة العملية ومعها مشاريع تنتظرها، في المقابل ستجد فئات ترغب في الاستثمار تتشكل من خلال ما يوفره التحفيز الضريبي، فالنظرة العامة للضريبة في أوساط المجتمعات دائما ما تكون تكلفا وعبئا على عائقها ولكن تطور المجتمعات وما تحمله من تحديات جعل عديد المسؤولين تقع على عاتق الدولة وتطورها الطبيعي يملئ مواكبة السياسات والأنظمة وحتى في الدور المنوط بها لما تصبوا إليه هذه المجتمعات، فالزيادات المعتبرة في الأجور والتي تم اعتمادها منذ 2008 كانت ولا زالت مطلبا مستمرا ولكن هل هي مضمونة بمبررات اقتصادية سليمة؟ كما أنها ساهمت كثيرا في زيادة الاستهلاك والتأثير على معدلات النمو والتضخم، ونقاط الضعف الأساسية في النظام الحالي للأجور الاتجاه العام للزيادة السريعة في الأجور ولا تقابلها ثقافة استثمارية من جهة، ومن جهة أخرى كل الموظفين لم يهدؤوا عن المطالبة بالزيادة في الأجور فقط بل تعدى الأمر ذلك لفتح مجال للمقارنات في هذا الصدد بين مختلف القطاعات والمستويات حتى على حساب الأولويات الإستراتيجية فالهم الوحيد الآن هو من يحقق أكثر الزيادات والمحددة مسبقا والتي أصبحت مكسبا تلقائيا لجميع العمال بغض النظر عن مستوى الأداء والمردودية الفعلية في المجتمع خاصة في القطاع العام.

2.1. ضوابط توجيه الاقتصاد : ويمكن ذكر أهم الضوابط التي تلجأ لها

الحكومات في توجيه اقتصادها فيما يلي: (1)

- **النظام الضريبي:** والذي يمثل جملة القوانين التي تعتمد في سبيل ضبط نشاطات المؤسسات الاقتصادية في المجالات المعنية بالتشجيع أو التحجيم، من خلال مثلاً زيادة الضرائب على أنشطة لتقليص شراها ممارستها أو التخفيض الجزئي أو الإلغاء النهائي للضرائب لزيادة حجم ممارسات الأنشطة المعنية بالتشجيع؛

- **نظام الأجور والعمل:** تشتمل على قوانين وتشريعات تحديد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية والعاملين فيها من شروط التوظيف وظروف العمل ومختلف حقوق وواجبات العمال؛

- **نظام الائتمان:** مختلف الأنظمة والقوانين والإجراءات التي تلجأ إليها الحكومات من خلال البنك المركزي والأجهزة المصرفية لتنظيم عمليات التمويل، وأهم الأدوات المستخدمة هنا سعر الفائدة وسعر الفائدة وسعر خصم الأوراق التجارية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة الحصول على الأموال أو خفضها وبالتالي على معدلات النشاط الاقتصادي؛

- **نظام المساعدات الحكومية:** وتمثل شروط تأهيل المؤسسات الاقتصادية من خلال المساعدات المالية المباشرة التي تقدمها الدولة لمساعدتها على اجتياز التعثرات المسجلة من خسائر أو تحمل فوارق الأسعار خاصة في السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك؛

- **نظام الاستيراد والتصدير:** من خلاله تضبط الدولة أنشطة المؤسسات الاقتصادية وكل ما يؤثر فيها استيراد وتصدير، والحالات العادية تشجع الحكومات التصدير وتحاول أن تقلل من الاستيراد من خلال الرسوم الجمركية والضرائب؛

- **نظام التسعير:** لحماية محدود الدخل تلجأ الدولة إلى تسقيف سعر المنتجات والخدمات الضرورية لتمكين المجتمع من الاستفادة من دخلها الوطني بطريقة أكثر عدل، وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية متابعة مثل هذه الأنظمة وضبطها لتفادي الانتهاز في فارق صرف العملات قصد التهريب وهذا ما عانتته الجزائر وشعبها جراء التحويل المتعمد للسلع المدعومة بممارسة عمليات البيع للخارج خارج الإطار القانوني؛

- **نظام المواصفات والمقاييس:** ويتضمن وضع المواصفات القياسية الواجب توافرها في السلع المستوردة أو المنتجة محلياً حتى تكون صالحة للاستعمال.

والأنظمة السابقة الذكر تعتمد في توجيه النظام الاقتصادي ككل حسب

(1) كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة الاقتصادية والسياسة، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص 12، 16.

السياسات المسطرة والأهداف المرجوة، والتركيز على الأجور في بلد مثل الجزائر له أسبابه كون وجود المجتمع بغالبية مستهلكة جعلها لا تتكيف فعلا والتطورات التي تمر بها الجزائر.

3. الاستثمار المجتمعي : العمل عنصر مهم وعامل من عوامل الإنتاج والثمن المقابل له يعبر عنه بالأجر، ويضم الأجر ساعات العمل الفعلية مضافا إليها العلاوات والمنح وبالطبع يطرح منه الاقتطاعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتأمين والضريبة على الدخل الإجمالي التي اعتمدت بشكل تدرجي متصاعدا تناسبا مع مجالات للدخل، وتعتمد الدول على أنظمة ضريبية عديدة تمس بها الدخل المحققة فعليا وفي فترات محددة حسب قوانين، فالأنشطة الاقتصادية مهما كانت تخضع للضرائب وفق ما تسطره الدولة وحسب أوضاع وظروف اقتصادية واجتماعية، ويعتبر النظام الاقتصادي نظاما متكاملًا متكونًا من مجموعة أنظمة جزئية متعددة تتفاعل فيما بينها، فالالاقتصاد هو الذي يوفر البيئة العامة ليتم توجيه هذه الأخيرة لجعلها تتناسب والظروف الاقتصادية وطموحات المجتمع وما يمتلكه من موارد وإمكانات كما هو موضح في الشكلين رقم (1) و(2)، كما يمكن للمؤسسات أن تؤثر على النظام الاقتصادي ومساره من خلال حجم ونوعية مدخلاتها ومخرجاتها مرورًا بكيفية وشروط توفيرها في ظل الضوابط والإجراءات التي تعتمدها الدولة في متابعة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية كون الدولة هي المسؤولة عن الاقتصاد والمجتمع.

3 - تقييم الإسهام المجتمعي في تمويل الاقتصاد الجزائري

تختلف المجتمعات من الناحية الثقافية في أمور عديدة فللاستهلاك ثقافته والتي ترتبط بعوامل عديدة كالعادات والتقاليد والدين وحتى الطبيعة، وكذلك للاستثمار ثقافته والتي بدورها ترتبط بنفس الأمور مع اختلاف في توجه كونهما متضادين في الهدف مشتركين في المصدر المتمثل في الدخل، وعموما عند الخوض في كيفية توجيه الاستثمار يجب الانطلاق من ثقافته، فإذا تغير الدخل فسيؤدي ذلك إلى تغير في الاستثمار ويحدث هذا بالتوافق مع ثقافة الاستثمار، كون الزيادة في الدخل أو باقي الدخل بعد طرح الاستهلاك لا تعني بالضرورة الاستثمار لأن هناك كثيرين يمتنعون عن الادخار أو الاستثمار المباشر، إذا هذا الجزء المتوفر من الدخل وغير المستثمر سيكون ساكنا أو راكدا ولا يمكن احتساب التغير في الدخل دون الأخذ بأثر ثقافة الاستثمار والتي تعبر بمعدلها عن الواحد مطروحا منه معدل ركود الدخل.

1.1.1. حجم الاستثمار الخاص والاستهلاك 1990 . 2005 : يمكن اعتبار

الادخار خاصة العائلي منه مؤشرا مهما دالا على سلوك الأفراد ومدى التزامهم بمسؤولية المشاركة في التمويل، فثقافة الاستثمار في المجتمعات تنطلق أساسا من ما يوفره الاقتصاد من ضمانات من جهة وإغراءات التمويل من جهة أخرى، ويعتبر الاستثمار بالتحفيز الضريبي نموذجا مناسباً للاقتصاد الجزائري ذلك بامتصاص جزء معتبر من الأموال التي سيكون مآلها الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات يلبيها تضخما نقديا، مما يؤكد ما تقوله الحكومة الجزائرية في الأجور من الزيادة غير المبررة، فتقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2010 لتقييم تعزيز الحكم الصالح والعمل اللائق في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تحسين إدارة العمل والحوار الاجتماعي قد أظهر مشاركة جيدة للفاعلين الاقتصاديين والعمال ممثلين بالنقابات بالمساهمة في تحقيق نتائج جيدة بطريقة ممتازة في الجزائر⁽¹⁾، ويبقى ذلك الحكم شكليا وليس جوهريا*، كذلك وحسب الإحصائيات الرسمية فإن هناك أكثر من 1511000 موظف منهم 130000 كموظفين مؤقتين و100000 موظف متعاقد أي ما يقابل 4.9 موظف لكل 100 ساكن، ولمواجهة الطلب على الشغل وتنشيط الحركة الاقتصادية فقد خصصت الجزائر في أحد برامجها المعلنة 2 مليار دولار لإنشاء 40000 مؤسسة جديدة سنويا ضمن المخطط الخماسي 2010 - 2014⁽²⁾، وهنا يتبادر إلى الأذهان فرص إشراك التمويل المجتمعي الفعلي والعبرة ليست في حجم المساهمة بل في وضع خطوة نحو تغيير في السلوك الاستثماري والاستهلاكي في المجتمع الجزائري. وبالرجوع إلى الجدول رقم (2) يمكن ملاحظة المدخرات الضعيفة للعائلات نسبة إلى إجمالي المدخرات، هذه النسبة التي تشكل المشاركة الفعلية للمجتمع في التمويل والاستثمار في سنة 1990 كانت النسبة 6,80، لتسجل انخفاض سنة 1994 بنسبة 1,334 وتستمر النسبة في الانخفاض ففي سنة 2005

(1) International Labour Office, Evaluation: Promoting Good Governance and Decent Work in the Mediterranean through Improved Labour Administration and Social Dialogue, December 2010, P: 2.

*التقارير من هذا النوع لا يتم إعدادها بما يحدث فعلا، فالغرب عادة ما ينظر إلى التفاعل في المجتمع عموما بالمقارنة مع طرقهم وإنجازاتهم وأفكارهم، وهنا الأشكال اقتصادي وليس في مظهرية الممارسة، فهم وفي أغلب الأحيان يعطون تقارير تؤدي إلى تآزيم الأوضاع وليس حلها على غرار ما قدمه صندوق النقد الدولي للجزائر من برامج عمقت مشاكل المؤسسات الاقتصادية العمومية وساهمت في تضييق الدور الريادي للمجتمع واختزاله في المظاهر الديمقراطية المستوردة.

(2) Arab Labor Organization, Summary of Documents and Articles of Arab Labor Conference 38th Session, Cairo – Egypt 15-22 May 2011, P: 16.

كانت 1,09، ودائما يمكن ملاحظة رمزية الادخار العائلي نسبة للادخار الإجمالي وهذا يعكس قلة المشاركة المجتمعية وفي المقابل يمكن ملاحظة الارتفاع النسبي للاستهلاك العائلي مقارنة بالادخار العائلي، ويدل ذلك على غياب الدور التمويلي للمجتمع وتمحوره في الاستهلاك وهنا لا يمكن للمؤسسات المالية معالجة ما يحص من فجوات قد تمر بها الدورة الاقتصادية دون مشاركة فعالة للمجتمع. وفي المقابل وفي نفس الجدول رقم (2) إجمالي الدخل المحلي بداية من سنة 1990 وإلى غاية اليوم هو في تحسن مستمر وهذه الحالة ليست صحية اقتصاديا كون التحسن في الدخل يقابله تحسن في الادخار خاصة العائلي منه لما له من دور في التنمية الفعالة، فمن بين مقاييس النمو في المجتمعات نصيب الفرد في إجمالي الدخل وكذلك نسبة مشاركته فيه.

2.111. الاستثمار المحفز قيمة ثابتة في دالة الاستثمار: تجعل التحفيزات الضريبية على الدخل من العمال أكثر توجهها للاستثمار، والخوض في تفاصيل الاختيار والمفاضلة يعود إلى الفرص الاستثمارية الممكنة وكذلك لوحة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بمختلف المناطق، وبهذه الكيفية يتضح بالنسبة للعلاقة بين التحفيزات الضريبية على الدخل والاستثمار المجتمعي أنها دائما متساوية، فالاستثمار وقراره بالنظر الكينزية مرتبط بمعدل الفائدة، ولكي يتخذ قرار من الاستثمار في مشروع أو عدمه تحسب الإيرادات الصافية المتحققة منه خلال فترة تشغيله ثم تستحدث هذه الإيرادات إلى سنة اتخاذ القرار اعتمادا على معدل الفائدة فإذا كانت قيمة الرسملة أو صافي القيمة الحالية أكبر من تكلفة المشروع فسيعد من بين الفرص الممكنة ويتم وبعد القيام بالخطوات السابقة المفاضلة بين مختلف هذه الاختيارات طبعا على أساس الأكبر من حيث المردود، دون إغفال المخاطرة وعوامل أخرى قد تؤثر على القرار، كما يمكن المفاضلة بين الاستثمار في مشروع أو الإيداع البنكي أو ما يسمى بالكفاءة الحدية للاستثمار مقارنة بمعدل الفائدة المعروضة لدى البنوك⁽¹⁾، هذا تحليل علمي وهو أيضا مرهون بالرغبة في الاستثمار، وهذه الأخيرة إن لم تكن موجودة فلا داعي للمقارنة أو المفاضلة ولا تحفيز بالفائدة ولا بالمردود، فغالبا ما تركز أموال كبيرة في البيوت والخزائن البنكية والشخصية دون تحويلها للتمويل الاستثماري نتيجة للأسباب سابقة الذكر والمتعلقة بتحديات المنظومة التمويلية بشكلها وآلياتها في الجزائر بالإضافة إلى غياب ثقافة الاستثمار كل ذلك سيجمد مبالغ معتبرة من

(1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، عمان: دار الثقافة، 2007، ص: 123-124.

الأموال ويعيق هذا الاستثمار وتطوره، فرغبة الاستثمار ستزداد بضمان الجزء الخاضع للتحفيز مباشرة أي بنسبة 100% وتخفيض الاستهلاك مقارنة مع زيادة الدخل، وفي نفس الوقت وضع الخطوة الأولى في التوجه نحو المنتج المحلي كون المستثمرين جزائريين ويعايشون مشاريع تخصصهم بعائلاتهم ومناصب عمل ساهموا في جعلها حلا لمشاكل بطالين وعائلات ترتقبها.

الخاتمة والتوصيات:

يمكن تغيير أوضاع الاقتصاد الجزائري بالأخذ بمبادرة التحفيز الضريبي الذي يمس إيجابا الدورة الاقتصادية، ويمهد لطريق المشاركة الفعلية في مسار التنمية لدى غالبية أفراد المجتمع، فدور هذا الأخير الغائب تقريبا عن متابعة ومواكبة ما يحصل من محاولات لتحسين في الاقتصاد الجزائري سيحول دون ذلك، أما إذا توفرت الأرضية الملائمة للرفع من مستويات الثقافة الاستثمارية التي كانت ولا تزال منبع النمو والتطور، فالمبادرة بضمان محفزات تمس الدخل ستعطي بداية جيدة في التوجه بالسلوكين الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، فضمان الاستثمار المحفز بتخفيضات الضريبة على الدخل يعطي للمجتمع عامة والعمال خاصة فرصة الاستثمار وتمويل تجعل من اهتمام المجتمع أولوية في نمو المشاريع الاقتصادية على اعتبار المساهمة التي تعود بأثرها على تفعيل وجود المجتمع ليس بقيمتها فقط بل بمتابعته للتطورات الحاصلة في الاقتصاد ومحاولة مسايرتها بطريقة ايجابية، وبذلك سيعطي هذا الأسلوب قيمة فعلية لدور المجتمع في الدورة الاقتصادية، فالتطور المنشود لا بد أن يأخذ في برامجه ما يريده المجتمع وما يملكه من موارد وخصوصيات سياسية اقتصادية وثقافية، فالتجارب الناجحة لا يمكن نسخها في المجتمع الجزائري، وعلى اعتبار أن النشاط الاقتصادي في أي مجتمع في دائرتين مادية ونقدية، الدائرة المادية التي تتمثل التدفقات السلعية (العرض الكلي) أما الدائرة النقدية فإنها تتمثل في التدفقات النقدية (الطلب الكلي)، وحتى يضمن الاقتصاد الوطني شكل التوازن المالي فيه لا بد من تحقيق التعادل بين معدل التغير في كلا التدفقين وفي بعض الأوقات يختل التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي داخل الاقتصاد مما يؤدي إلى بروز ضغوط تضخمية أو انكماشية على مستوى الاقتصاد مما يقتضي تدخل المؤسسات المالية الوسيطة لتحقيق التوازن المالي بالتدخل المناسب للمؤسسات المالية ولكن

هذه الأخيرة لا يمكنها أن تحكم تصرفات الأفراد في جوانب كثيرة خاصة إذا تعلق الأمر بالدخل الساكن فيجب هنا الأخذ بالأمور الحقيقية المنظمة للدورة الاقتصادية بداية بدراسة المشاكل الحقيقية للاقتصاد، وهنا يمكن اقتراح بعض النقاط المهمة ذات التأثير على دور المجتمع في التمويل والتنمية الاقتصادية:

- العمل على ترسيخ ثقافة الاستثمار عند أفراد المجتمع؛
- الاعتماد على لوحة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمناطق والولايات وتبرز فيها أولويات وأنسب فرص التنمية؛
- الاعتماد على المرافق المتوفرة في تنمية الاستثمار المجتمعي، وبالتالي تقريبها أكثر للمنفعة من خلال توسيع نشاطها ليشمل الاستثمار بداية من تقديم المعلومات والفرص الممكنة؛
- إشراك الجامعات من خلال المشاريع البحثية المعدة وتوفير فرص تحقيقها، والاعتماد كذلك على التوجيه المسبق لمشاريع التخرج للطلبة مما سيوفر في المقابل إمكانية استثمار المدخرات وبالتالي توفير مناصب عمل أكثر استقرارا؛
- إيجاد طرق كفيلة للقضاء على الاكتناز فالمجتمعات الأكثر انفتاحا على استثمار مدخراتها تحقق لبلدانها فرصا للتنمية أكثر، وبالتالي بقاء أجزاء من الدخل في شكل ساكن سيقبل من فرص التنمية الممكنة وسيؤثر سلبا على مستقبل الاقتصاد ككل.

الجداول والأشكال الجدول رقم(1) مؤشرات الاستيراد من السلع في الجزائر لسنة 2009

مؤشرات الإستيراد		إسم المنتج
الميزان التجاري في 2009	قيمة الواردات لسنة 2009	
5,935,592	39,258,328	كل المنتجات
7,391,625.	7,402,222	الآلات ومستلزمات المفاعلات النووية... الخ
4,976,745.	4,979,777	مصنوعات الحديد أو الفولاذ
4,796,005.	4,797,573	السيارات وغيرها من السكك الحديدية والترام
3,288,280.	3,293,290	معدات كهربائية وإلكترونية
2,419,124.	2,524,127	الحديد والصلب
2,313,529.	2,313,554	حبوب
1,740,202.	1,742,828	المنتجات الصيدلانية
1,183,454.	1,190,244	البلاستيك ومشتقاته
860,268.	862,553	منتجات الألبان، البيض والمنتجات الحيوانية
621,473.	626,008	الأجهزة الطبية التقنية
585,375.	585,409	الخشب ومنتجاته والفحم
559,798.	568,979	السكر ومستلزمات الحلويات
560,820.	564,508	زيوت ودهون حيوانية ومشتقاتهما... الخ
43,899,576	543,460	وقود وزيوت ومنتجات التقطير
449,626.	452,237	ورق وورق مقوى، مواد الب... الخ
200,995.	201,074	التبغ ومستلزمات إنتاجه

الوحدة: بالآلف دولار

الجدول رقم (2) الادخار الإجمالي والعائلي والاستهلاك نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1990 - 2005

السنوات	(GDP) إجمالي الدخل المحلي	(GDS) إجمالي الادخار	(FC) الاستهلاك العائلي	(FC) الادخار العائلي ¹
1990	555,80,002560	150,599991296	81,830494208	10,242892
1991	844,499976192	315,499970560	75,800805376	10,611173
1992	1048,200019968	337,599987712	79,453282304	8,761500
1993	1165,999996928	323,399974912	77,445996544	8,163019
1994	1491,500007424	396,099977216	77,008101376	5,285303
1995	1990,600032256	559,499968512	78,606180352	5,572470
1996	2570,000007168	809,400008704	76,717580288	8,010041
1997	2780,199911424	890,099859456	75,062026240	9,096989
1998	2830,500102144	770,200043520	76,635807744	10,597959
1999	3238,200082432	1023,900123136	78,898880512	12,570966
2000	4123,499954176	1,849,199,951,872	80,595820544	15,218320
2001	4260,799971328	1788,499984384	82,647023616	17,736152
2002	4546,100199424	1857,700233216	85,567774720	21,942311
2003	5264,299786240	2361,799737344	88,901148672	28,876588
2004	6126,700068864	2921,699999744	94,256160768	35,973345
2005	7499	4116	99,093452979	44,960139

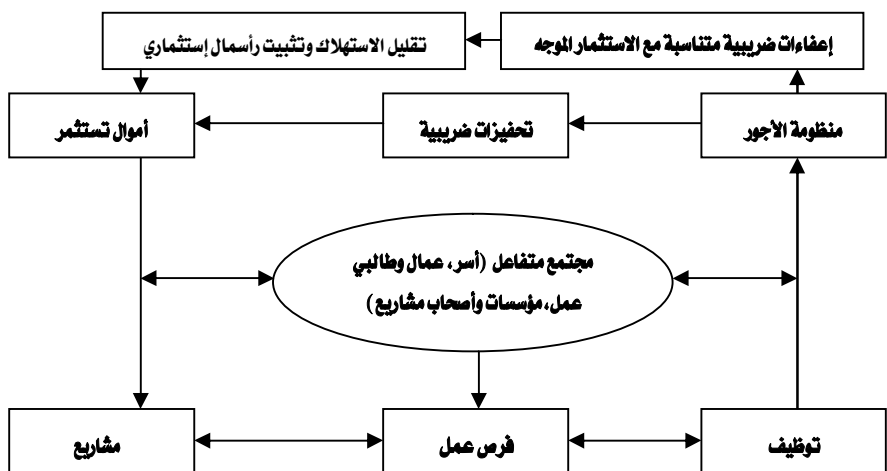
الوحدة: بالمليار دينار

Source: World bank indicators, from the web

site: http://search.worldbank.org/quickview?name=%3Cem%3EHousehold%3C%2Fem%3E+%3Cem%3Efinal%3C%2Fem%3E+%3Cem%3Econsumption%3C%2Fem%3E+%3Cem%3Eexpenditure%3C%2Fem%3E%2C+etc.+%28constant+LCU%29&id=NE.CON.PETC.KN&type=Indicators&cube_no=2&qterm=amount+of+Household+final+consumption+expenditure+algeria, on 09/08/2011 at 01: 09.

¹ أحمد سلامي ومحمد شبيخي، تقدير دالة الإذخار العائلي في الجزائر 2005 على السلام 1970، مجلة الباحث عدد 06\2008، ص: 141.

الشكل رقم (1): التمويل الاستثماري المتفاعل مع المجتمع



المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (2) تفاعل مدخلات النظام الاقتصادي



المصدر: كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة الاقتصادية والسياسة، عمان: الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001، ص: 4.